برنامج

حزب المستقبل

(تحت التأسيس)

الموقعون على هذا البرنامج ، المؤسسون لحزب المستقبل يعلنون ايمانهم بما يلى :

أولا :

احترام الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٧١ ، ويرون أن أى تعديل تتطلبه حركة التطور فى مصر ينبغى أن يتم وفقا لأحكام هذا الدستور وبالأسلوب الديموقراطى الذى تتضمنه نصوصه .

ثانيا : ان التزامات مصر الدولية واجبة الاحترام وان المصلحة الوطنية وحدها هى التى تبرر المطالبة بتعديل هذه الالتزامات فى اطار من احترام الشرعية وأحكام القانون الدولى والاعلان العالمى لحقوق الانسان .

ثالثا : ان شعب مصر ينتمى تاريخيا الى التراث الفرعونى ، ومصيريا الى الأمة العربية ، وجغرافيا الى القارة الافريقية وحضاريا الى حوض البحر الابيض المتوسط ، وتوجهات مصر الى المستقبل تستمد جذورها من هذه الانتماءات ، التى تجسد العظمة الحقيقية للشعب المصرى .

رابعا : ان الهدف الأساسى من انشاء حزب المستقبل يتمثل فى ابداء الرأى خالصا لوجه الوطن ، وبذل الجهد صادقا من أجل مجموع المواطنين ، وتوحيد الصفوف اتقاء لفتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة .

ويتوجه المؤسسون لحزب المستقبل الى شعب مصر العظيم ، بالدعوة للمشاركة فى تبنى مبادئه وأفكاره ، معاهدين الله والوطن أن يلتزموا بصدق وشرف بما جاء فى هذا البرنامج ، وأن يكونوا أوفياء للعهد ، والله والوطن من وراء القصد .

لماذا حزب المستقبل ؟

١ — للدفاع عن الديموقراطية كأسلوب وحيد لارساء دعائم حكم الشعب بالشعب ولمصلحته ، ولتبنى الديموقراطية داخل الحزب فى ذات الوقت — ان الاحزاب التى عرفتها مصر على مدى تاريخها ، والتى تبنى بعضها قضية الديموقراطية فى صدق كانت تعانى من انعدام الديموقراطية فى داخلها ، إما بحجة التوازنات بين الاتجاهات المختلفة ، أو بحجة الزعامة أو بحجة الالتزام الحزبى .

ان الحزب سوف يتبنى الديموقراطية الكاملة كأسلوب لادارة الحوار الحزبى وأسلوب للقيادة ..

فلا بد أن يقوم الحزب على فكر يتزعم وليس على زعيم يفكر .. ولا بد أن يتحقق التوازن السليم بين الالتزام الديموقراطى بقرار الأغلبية وبين احترام حرية الاجتهاد والتعبير عن الرأى المخالف ..

ولا بد أن ينحصر دور القيادة — على أى مستوى حزبى — فى قيادة المناقشة لا تقييدها ، واتاحة الفرصة لعرض الآراء لا تطويعها ، وتشجيع الاجتهاد لا اجهاض الشجاعة ، وتحويل اللجان الحزبية الى منتديات للاشعاع الفكرى ..

وتأكيدا على ترسيخ الديموقراطية فى البنيان الحزبى فان الحزب يتبنى تحديد مدة شغل جميع المستويات القيادية

فى الحزب بفترة زمنية محدودة لا يجوز اعادة الترشيح لها الا بعد مرور نفس الفترة خارج المنصب القيادى .

٢ - للتأكيد على ان الدين لله والوطن للجميع كمدخل للوحدة الوطنية بعد ان تسابقت الاحزاب القائمة الى رفع شعارات الدين استجلابا لمشاعر الجماهير ، دون ادراك لما يكتنف ذلك من مخاطر على وحدة الوطن .

ان حزب المستقبل يؤكد ايمانه بالاديان السماوية لكنه يعارض السعى لتحويل مصر الى دولة يسيطر فيها رجال الدين على الحكم .

٣ - للدعوة الى تبنى شعار (السلام من أجل التنمية) حتى فى ظل سلام الكراهية السائد فى المنطقة ، ايمانا من الحزب بما يلى :

أولا : أنه من الخطأ الجسيم فى حق هذا الجيل والأجيال القادمة أن تكون مصر بحجمها التاريخى العظيم أداة للدفاع عن مصلحة أى قوة من القوى الكبرى .

ثانيا : انه لا دور للقوات المسلحة المصرية خارج حدود الوطن ولا مسئولية لها الا حماية هذه الحدود.

ثالثا : اذا سلمنا بأن هناك أخطارًا خارجية قد تهدد مصر، فهى اخطار محدودة ، لكن الخطر الأكبر والأقرب يتمثل فى جيش الفقر من ساكنى القبور وهم مئات من الألوف تعيش فى مستوى أدنى من حدود الفقر فى ظل ظلم مؤكد فى توزيع الدخول ..

انه الخطر الذى ينشأ حين يشعر المواطن بأنه يفتقد الحد الأدنى للعيش الكريم المتمثل فى المسكن والمأكل والخدمات والامن الاجتماعى ، وقدر محدود من الأمل فى غد أفضل ..

٤ - لتبنى الدعوة الى انتماء الوطن للمواطن كمدخل حقيقى وواقعى لانتماء المواطن للوطن ..

ان انتماء الوطن للمواطن يتمثل فى احترام انسانية الانسان المصرى عن طريق رفع مستوى الخدمات وتحسين البيئة والاهتمام بقضايا الترويح بنفس درجة الاهتمام بقضايا الاستهلاك المادى ، وتبنى مصالح المواطنين فى الداخل والخارج والقضاء على التعقيدات الادارية وتحقيق المساواة أمام القانون والعدل فى توزيع الواجبات .

٥ - من أجل الجيل الحالى من الشباب الذى يحاول محترفوا السياسة أن يجعلوا مستقبله مرهونا بقضايا التاريخ ..

ان الوفد ومصر الفتاة والاخوان المسلمين والناصرية والساداتية ، كلها حركات اصبحت تنتسب للتاريخ ، وكانت فى عصرها افرازا طبيعيا لقضايا حقيقية فى المجتمع،لذلك فاننا نرى أنه من الواجب أن ينشأ حزب جديد ، لا يرهن مستقبله بقضايا الماضى ، ويعنيه بالدرجة الأولى أن أهدافه مرهونة بقضايا لم تطرح بعد ، وأن التطبيق الأعمى لاى فكر أو تجربة سابقة انما يمثل حجرا على المستقبل من أجل انتماء عاطفى لماض لن تتكرر ملابساته أو ظروفه .

اننا نمثل حزبا جديدا لا يرهق أكتافه بأحمال أى تجربة سابقة وكلها تجارب لها وعليها ، وانما يتسع أفقه لاستيعاب هذه التجارب ، دون التزام بها ودون توجه لغير المستقبل ، من خلال معطيات الحاضر .

ان هدفنا الأساسى هو خلق مستقبل أفضل لجيل قادم حتى لا يواجه أبناؤنا بمثل ما ووجه به جيلنا من معاناة سببها انشغال الاجيال السابقة بقضايا التاريخ قبل قضايا المستقبل، وافتقاد العمل السياسى المصرى للبعد الاستراتيجى الذى يضع فى اعتباره حق الاجيال القادمة فى مستوى معيشى وانسانى أفضل .

٦ — من أجل تجنب المراهقة السياسية التى تصنف الحياه السياسية فى مصر الى ابيض واسود ، يمين ويسار ، دون ادراك لان العالم

كله قد تجاوز ذلك ، وان الدول المتقدمة جميعها لا تعرف الا اللون الرمادى بدرجاته المختلفة ، وأنه من الخطأ تبنى اتجاه مسبق ، يمينيا كان أو يساريا ، وان المنهج السليم لادارة المشكلة الاقتصادية وحلها يتمثل فى تبنى نظرية (الحلول المستقلة للمشاكل الاقتصادية) ، فالمشكلة وحدها هى التى تفرض الحل ، الذى قد يكون يمينيا فى مشكلة ويساريا فى اخرى ، أما تصنيف اللون الحزبى ، فهو مسئولية الاخرين ، وهو محصلة مجموع هذه الحلول ، كما أنه لون ليس له صفة الثبات وإنما يتغير بتغير ظروف الواقع وتغير الحلول وبالتالى تغير الاتجاه العام لمجموع هذه الحلول .

ان نظرية الحلول المستقلة لا تعنى اطلاق الأفكار فى سبيل حل المشاكل ، بل تلتزم بمجموعة من الضوابط تتمثل فى :

- ان يكون مجموع الحلول فى اتجاه تحقيق العدالة فى توزيع الدخول فى المجتمع .
- أن يحقق مجموع الحلول فى النهاية ضمان حد الكفاية لجميع المواطنين ، وهو حد يرتبط مستواه بظروف المجتمع الاقتصادية ، لكنه مكفول ومتطور .
- أن يؤدى مجموع الحلول باستمرار الى تحسين فى عطاء الوطن للمواطن والمتمثل فى قدر متزايد من التأمينات الاجتماعية ، ومستوى أعلى من الخدمات .

— ان لا تمثل مجموع هذه الحلول قيدا على حرية المواطنين الاقتصادية فى ظل ضوابط تمنع الاستغلال بأشكاله وتحقق المساواة فى الحقوق للجميع ، وتلزم الجميع — فى نفس الوقت — بأداء واجباتهم نحو المجتمع فى حزم ودون اتاحة أى فرصة للتلاعب أو التهرب من أداء هذه الواجبات .

٧ — من أجل ثلاثة ملايين مصرى بالخارج فقدوا صلتهم الرسمية بالوطن بعد أن فقد الوطن صلته بهم الا من خلال البيانات المنمقة الالفاظ ، والأجهزة الادارية التى تضيف رصيدا جديدا للبطالة المقنعة فى مصر ودون جهد حقيقى يبذل للدفاع عن مصالحهم وحل مشاكلهم فى الخارج ، أو خلق لفرص العمل والاستثمار لهم فى الداخل ، أو استيعاب لخبراتهم ومدخراتهم فى تنمية وطنهم بأسلوب علمى ، أو ترتيب لاحتمالات عودتهم للوطن الذى لم يغادروه الا اضطرارا ، أو تحويلهم الى قوة جماعية تمثل واجهة مشرفة لمصر بدلا من تركهم افرادا يواجهون المجهول ويمزقهم التناقض بين حبهم لمصر ، وبين تعبير مصر عن هذا الحب بالاغنيات الرقيقة ، دون ان يتجاوز هذا التعبير حدود أنغام النوتة الموسيقية .

وأخيرا ...

تعبيرا عن أغلبية صامتة لم تقل كلمتها بعد ..

ولا يعنيها الا أن تشارك فى بناء مستقبل وطنها دون مخاطرة او مراهقة ، ودون تشنج أو صراع ، ودون هدف الا أن يصل للاخرين صوت لم يرتفع بعد ، هو .. صوت المستقبل .

الاطار الفكرى للحزب

الاطار الفكرى للحزب

يرتكز الاطار الفكرى للحزب على المبادئ الأساسية التالية :

أولا : حق المواطنة هو ركيزة الانتماء الوطنى والحزبى وهووحده الكفيل بمساواة المواطنين فى الحقوق ، والدفاع عن الوطن يصدر عن ايمان بوحدة الارض المصرية وقداستها وبأن رصاص أى عدو لا يميز بين المصريين على أساس اختلاف عقائدهم أو أفكارهم ، والدستور والقانون الوضعى هما وحدهما المنظمان لحركة المجتمع ومساره ، وهما قابلان للتغيير والتعديل بإرادة الأغلبية ووفقا لمصالحها المرسلة ، باعتبارهما نصوصا وضعية صادرة عن اجتهاد قابل للنقد والمراجعة والتعديل .

ثانيا : المصريون احرار فى التعبير عن أفكارهم وعقائدهم سواء كان هذا التعبير سياسيا من خلال كفالة الحرية الكاملة فى تأسيس الاحزاب دون قيود ، أوفكريا من خلال حرية الافراد فى النشر واصدار الصحف والمجلات دون عوائق ، والقانون وحده هو الفيصل والحكم .

ثالثا : العدالة الاجتماعية هى الهدف الاسمى للحزب ، وتتمثل العدالة الاجتماعية فى أن يحقق الوطن انتاجا اكبر،واقتساما أكثر عدالة لعائد هذا الانتاج ، وان يتحقق للمواطن مستوى

أفضل للمعيشة ، وأمانا مؤكدا ضد مخاطر العجز أوالشيخوخة أو البطالة .

رابعا: وحدة وادى النيل ، شماله وجنوبه ، مصره وسودانه ، هى الهدف الأسمى للسياسة المصرية ، وهى الأمل المشرق لمستقبل أفضل للأجيال القادمة فى شطرى الوادى وهى المدخل الطبيعى لوحدة الامة العربية .

خامسا: الطفولة هى رصيد المستقبل ، وهى مسئولية الدولة بنفس قدر مسئولية الأسرة ، ورعاية الطفولة اجتماعيا وصحيا وغذائيا وثقافيا وترويحيا تمثل هدفا قوميا يتصدر بقية الأهداف الاخرى واولوية حضارية تسبق ما عداها .

وفى حرية الفكر :

ان الديموقراطية تستلزم حرية الفكر السياسى وهى تعنى ببساطة " حرية ابداء الرأى وحرية ابداء الرأى المعارض " ولا معنى لحرية الفكر بدون حرية اصدار الصحف للافراد والهيئات كما ان حرية تكوين الاحزاب هى النتيجة الطبيعية لحرية الفكر وحرية اصدار الصحف ، والا كنا نتحدث عن هرم مقلوب .

ان الواقع يؤكد على حقيقة مؤسفة ، وهى اننا قدفقدنا تقاليد الحوار الديموقراطى وأصبح اختلاف الفكر عداوة ،

وأصبحت الدعوة للحوار مكيدة ، واصبح انتصار الرأى الاخر ، بل حتى مجرد اعلانه ، عيبا او جريمة تستحق العقاب .

ان ما تحتاج اليه مصر ، هو أن يتاح فيها مناخ صحى لتكوين الرأى العام المستنير ، وهو لن يتكون الا فى ظل حرية التفكير والتعبير .

وفى حرية العقيدة :

ان الحزب لا ينظر الى المصريين من خلال عقائدهم، إن هويتهم الوحيدة انهم مصريون ، وهو يرفض الحجر على حرية العقائد ، كما يرفض ان تستغل العقائد فى الحجر على حرية الفكر .

اننا نؤمن بأن الفرد هو أساس المجتمع .
وان حرية الوطن هى مجموع حريات المواطنين .
ونؤمن بأن المناخ السياسى الصحى هوركيزه الحرية .
وأن تحديد الادوار هوالمدخل للمناخ السياسى الصحى .

لقد جاء وقت اختلطت فيه الأدوار حين تطلعت بعض عناصر الجيش الى كرسى الحكم ، وتوجهت انظار بعض أبنائه الى الادارة المدنية ، الأمر الذى افقدهم انضباطهم العسكرى ، وأطاح بحريات المواطنين تحت شعار الانضباط السياسى ، ولم يكن الخلط مقصورا على الادوار فقط ، وإنما امتد الى كل شئ حين صدرت كل القوانين المقيدة للحرية تحت شعار الديموقراطية .

وكما كان الحجر على الحرية هو بداية الخطأ فلتكن الديموقراطية هى نقطة البدء فى الاصلاح .

وفى نظام الحكم والدستور :

ان نظام الحكم هو اطار الحريات العامة ، ومن واقع التجارب السابقة فان الحزب يرى ان يكون نظام الحكم برلمانيا المسئولية التنفيذية فيه لمجلس الوزراء ، وأن يكون رئيس الجمهورية رمزا للدولة وان يتم انتخابه هو ونائبه بواسطة مجلس الشعب لمدة محدده لا تتجاوز فترتين رئاسيتين كل منهما أربع سنوات على أن تكون المسئولية الوزارية تضامنية ومجدده ، وأن تقدم الوزارة استقالتها فى حالة سحب

الثقة من أحد الوزراء ، أو من الوزارة مجتمعة ، ويكون قرار المجلس النيابى نهائيا ، وان يلغى مبدأ الاستفتاء الا بالنسبة للتعديلات الدستورية التى يقرها المجلس النيابى أولا ، وأن يكون للمجلس النيابى الحق الكامل فى مناقشة بنود الميزانية وتعديلها ، وان يلغى الجمع بين عضوية مجلس الشعب وبين العمل فى الحكومة والقطاع العام ، وأن يلغى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم فرض الحراسة والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الخاص بمحاكم أمن الدولة باعتبارها قوانين قد استنفدت اغراضها ، او ازدواجا تشريعيا لا مبرر له ويرفض الحزب مبدأ العزل السياسى ويدعو لسد الثغرات التى دعت أو تدعو اليه فى المستقبل.

كما يرى الحزب ضرورة مراجعة أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن القضاء العسكرى بحيث تقتصر احكامه على العسكريين وفى المواقع العسكرية فقط ، ويرى الحزب انه من الضرورى الغاء نظام المدعى العام الاشتراكى اكتفاء بالقضاء العادى وتعديل المادة ٧٤ من الدستور بحيث تؤول اختصاصاتها الى

رئيس مجلس الوزراء في ظل نصوص واضحة لحالات محددة على أن يتم عرض ما تم من اجراءات على المجلس التشريعي في فترة زمنية محدده بحيث يكون له فيها القول الفصل،

ويرى الحزب ان وضوح السياسات وتحديد مسئوليات التنفيذ في نفس الوقت يقتضي اختيار الوزراء من السياسيين ومن اعضاء المجلس النيابي بقدر الامكان ، مع دعم نظام الوكلاء الفنيين للوزارات ، دون أن يتأثر استمرارهم في مناصبهم بتغير الوزارات الحزبية .

أما بالنسبة لنظام الانتخاب فيرى الحزب الأخذ بنظام القوائم النسبية دون وضع حد أدنى للنسبة المئوية التي تجيز للحزب التمثيل بالمجلس التشريعي ومع الأخذ بقاعدة جبر الكسور لأقرب رقم صحيح ، ومع ضرورة اصدار تشريع بتجريم المشاركة في تزوير الانتخابات واعتبارها جريمة مخلة بالشرف لا تسقط بالتقادم كما يدعو الحزب الى إلغاء نظام الانتخابات بالقائمة المطلقة في المجالس المحلية ومجلس الشورى مع تعديل القانون الخاص بمجلس الشورى حتى يتحول الى مجلس تشريعي حقيقي وفي كل ما سبق فان حرية تكوين الاحزاب دون قيد أو شرط تمثل ضمانا أساسيا للديموقراطية واستقرار نظام الحكم.

وفي السلام :

يرى الحزب ان السلام هو لغة الأقوياء ، والحرب هي التعبير العنيف عن منتهى الضعف ، الا اذا مس الظلم تراب الوادي المقدس أو وحدته .

ان السلام يجب أن يكون مدخلا الى الديموقراطية والى الانفتاح على العالم كله بلا عقد أو حساسيات ، وقبل ذلك كله يجب أن يكون مدخلا حقيقيا الى التنمية .

ان الحزب يدعو الى رفع كفاءة القوات المسلحة مع تخفيض أعدادها بما لا يمس الأمن القومى ، والى تطوير الجيش سواء فى علاقاته الانسانية أو كفاءته القتالية أو معداته المستخدمة ، وبمعنى اخر الى تغليب الكيف على الكم فى مرحلة ما بعد السلام .

ان جيلا حكمته ثلاثة دساتير ..
وحيا ثلاثة أعلام ..
وسمع ثلاث سلامات وطنية ..
وسميت بلاده بثلاثة أسماء ..
ووقعت حكوماته ثلاثة مواثيق للوحدة ..
وحاربت جيوشه ثلاثة حروب ..
من حقه ان يرفض هذا الثالوث الكريه ..
ومن حقه ان يعيش سلاما حقيقيا ..

ومن حقه ايضا ان يوظف هذا السلام لصالح بلاده بعد أن أدى أدوارا لصالح الاخرين فى لعبة الامم تحت شعار واه من

حياد لم يتحقق .

اما فيما يختص بمعاهدة كامب ديفيد ، فانه على الرغم من أوجه النقد التى توجه لها خاصة فيما يمس السيادة المصرية الكاملة على سيناء ، وكفالة حق الفلسطينيين الكامل فى تقرير مصيرهم ، الا أنها تمثل أساسا صالحا لامكان قيام سلام حقيقى فى المنطقة على ان يتم تلافى أوجه القصور فيها عن طريق التفاوض ، وهو الأمر الذى بدونه لا يمكن ان يتحقق السلام الكامل والعادل الدائم .

وفى الوحدة الوطنية :

يرى الحزب ان ما تم طرحه فى حريه العقيدة يمكن ان يشكل مدخلا اساسيا لمفهوم الحزب للوحدة الوطنية وهو مفهوم يعطى لرجال الدين ، بصفتهم الدينية كامل الحق فى الدعوة لأديانهم وتبصير المواطنين بشئون الدين وآدابه واحكامه ومعاملاته ، ويسمح لهم ايضا بصفتهم الوطنية بأن يشاركوا فى بناء بلادهم ، وان يعرضوا أفكارهم السياسيةكمواطنين ، دون أن يخلطوا بين قدسية الأديان واجتهاداتهم الفكرية .

وفى هذا المجال فان الحزب يؤكد على المبادئ التالية :

أولا : ان الولاء للوطن سابق لأى ولاء ، وهو المبرر الأول والوحيد للانتماء للحزب و لجنسية الوطن .

ثانيا : ان المزايدة بالشعارات الدينية هى المدخل السهل لأى حزب لاجتذاب مشاعر البسطاء ، والذين يرفعون هذه الشعارات تحت مسميات سياسية فى محاولة لكسب سياسى سريع ، لا يدركون ان هذه المزايدة تمثل مدخلا اسرع الى تفكك الوحدة الوطنية للبلاد ، والى الارهاب الفكرى للمواطنين .

ثالثا : لا تأثير لديانة الفرد أو معتقداته ، على موقعه الحزبى أو السياسى او الوظيفى فى الدولة .

رابعا : ان كثيرا من النور ، وقليلا من الشجاعة كافيان لوضع فكرة الدولة الدينية فى حجمها الحقيقى ، دون حجر على أصحابها أوانكار لحقهم فى تبنى ما يؤمنون به والدفاع - علنا - عن دعوتهم .

وفى الانتماء العربى :

الأمة العظيمة لا يخلقها الا الأمل العظيم ، والأمل العظيم لا يخلقه الا الألم العظيم ، وأقسى ألم مر بشعب

وادى النيل هو انفصال شطريه شمالا وجنوبا ، وأقصى أمل لهذا الشعب هو أن يتحد شطراه من جديد ، ونحن نتجاوز حين نسمى ذلك أملا ، فهو ضرورة فوق كونه واقعا .

ان الوحدة بأى صورة كانت ، وبأى قدر تكون ، هى الأمل الوحيد للشطرين لكى يصنعا دولة عظيمة تترجم امالا عظاما .

لقد سقط آلاف الشهداء دفاعا عن استقلال ووحدة مصر والسودان وكان التآمر على هذا الحلم ارادة لقوى أجنبية ظالم تعلم عقبى الوحدة ونتائجها .

ان الحدود الوحيدة فى العالم التى تتطابق مع أحد خطوط العرض هى الحدود الفاصلة بين شطرى وادينا ، وفى ذلك وحدة دلالة على ان من أراد ، لم يستطيع ان يجد فاصلا غير هذا الخط الوهمى لكى يصنع منه حدودا وهمية لا تصمد لمعطيات التاريخ ، او اجتياجات الواقع ،أو آمال المستقبل .

لقد أرادوا ان تضيق موارد الشمال بسكانها وقدكان. وان تعجز موارد الجنوب عن ان تجد من يستغلها من سكانها وقد كان .

وان ننشغل عن واقع وحدة وادى النيل بأحلام الوحدة العربية او وحدة العالم الاسلامى وقد كان .

وعلى حزبنا ان يعيد ترتيب أوراق التاريخ من جديد، بحيث تصبح وحدة وادى النيل بداية اماله وأعز امانيه، وأن يكون ذلك مدخله الى صنع التاريخ .

ان وحدة وادى النيل هى مدخل الحزب الى قضية الوحدة العربية ، التى لا يمكن أن تتم الا بين أنظمة ديموقراطية، حتى تكون تعبيرا حقيقيا عن ارادة الشعوب ، وحتى تحمل فى ثناياها امكانيات الاستمرار والاستقرار ، والتصحيح والتطور ، كما ان الحزب يرى ان هذا البرنامج يمكن أن تتسع فلسفته العامه لامال أبناء الشعوب العربية الشقيقة داخل أقطارها دون التزام بالبرنامج التفصيلى الذى يفرضه واقع كل قطر عن ايمان بوحدة المصير المشترك لهذه الاقطار فى مواجهه التحدى الحضارى الذى يفرض وحدة الامل فى مستقبل أفضل .

وفى حق المواطنة :

لقد فقد المواطن المصرى - مع شديد الاسف - احساسه بالانتماء الى الوطن ، حين فقد أبسط حقوق المواطنة ، وهذا وحده يفسر هذا الانهيار المؤلم فى القيم والاخلاقيات العامة ، وهو ايضا يفسر احجام المواطن المصرى عن المشاركة فى العمل السياسى والعام ، وتقاعسه عن الانتاج ومقابلته لاى قرار اما بالتجاهل او التحامل اوالتحايل او الثورة العارمة دون ان يكون هناك سبيل خامس أومتحضر لمواجهة القرار .

ان أبسط حقوق المواطنة ان يتوافر للمواطن مستوى حضاريا من الخدمات ، وان يحصل على خدمة حقيقية مقابل كل قرش يدفعه ، وان يجد بساطة فى الاجراءات ، خاصة تلك التى يمر بها كل مواطن ، وان يجد مكانا يستروح فيه ، وان يجد سفارة أو قنصلية فى الخارج تبحث عنه ، وتدافع عن مصالحه ، وتعقد الاتفاقيات لحمايته ، ويلجأ اليها فى كل مشكلة ، بل ويشعر المسئولون فيها بالخوف من محاسبته لهم اذا قصروا فى اداء الخدمة له ، وان يعامل مواطنو الدول الاخرى بالمثل ، وأن يلغى ما أثقلنا به كاهل الشباب من أعباء صورية لا طائل منها ولا جدوى من ورائها الا بعض المظاهر الاستعراضية المتمثلة فى نظم الفتوه والتدريب العسكرى والخدمة العامة ، وان يشعر كل مواطن بأن الدولة مسئولة عنه اذا أصابه العجز أو الشيخوخة أو المرض أو البطالة الاجبارية ، وان يستشعر المواطن ان الدولة تجيد العطاء قدر اجادتها للأخذ وان القواعد التى تحفظ للشرطة هيبتها ، وللجيش حرمته وصلابته ، لا تتعارض مع قواعد المحافظة على كرامة المواطن ورجولته .

ويرى الحزب أن حق المواطنه يتأكد بالأخذ بقاعدة توافر ركن المصلحة بحكم القانون امام القضاء الإدارى لأى مواطن وبصفته دافعا للضرائب حتى يتمكن المواطنون من ممارسة دورهم فى المشاركة القومية فى قضايا الوطن العامة والرقابة الفعالة على اعمال الادارة .

وبمعنى اخر نحن ندعو الى احترام انسانية المواطن المصرى، وان يكون انتماء الوطن للمواطن هو المدخل الصحيح لانتماء المواطن للوطن .

وفى السياسة الخارجية :

فى مجتمع دولى تتعارض فيه المصالح وتصل الى حد التناقض فى بعض الاحيان ، لا مجال لصداقات ثابتة أوعداوات دائمة .

ويؤكد التاريخ المعاصر ان حلفاء الحرب العالمية الثانية هم الان اطراف اشد خصومة دولية ، بينما يقوم التحالف الغربى حاليا على اطراف كانت خلال الحرب العالمية الماضية تتقاتل بضراوة مخيفة .

ولذلك يرى الحزب ان المصلحة القومية المصرية هى التى تحدد نوع العلاقات بالدول الاخرى ، وهى الفيصل فى استمرار هذه العلاقات وتطورها .

كما يرى الحزب انه ليس من المتصور فى العلاقات الدولية — ان تتحقق مصلحة قومية مطلقة لاحدى الدول على حساب مصلحة قومية مطلقة لدول اخرى .

لذلك فان جوهر العلاقات الدولية هو المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

وفى التعليم :

اذا كانت العدالة الاجتماعية تقتضى ان تتحمل الدولة نفقات تعليم المتفوقين ، وغير القادرين ، فانه من الظلم ان يتحمل دافعوا الضرائب بالمقابل الفعلى لتعليم الموسرين والفاشلين .

لذلك فان مجانية التعليم ، وهى حق لكل مواطن ،يجب ان توضع لها الضوابط التى تجعلها وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وخدمة أهداف المجتمع.

وفى الصناعة :

ان التوسع فى الصناعة هو المدخل الطبيعى لزيادة الدخل القومى وتوفير فرص العمل للاعداد المتزايدة من السكان .

ويرى الحزب ان يكون التوسع فى اقامة الصناعات الجديدة على أساس اعطاء الاولوية المطلقة للصناعات التى تتوفر لها الخامات المحلية وفى مقدمتها صناعات الغزل والنسيج والبتروكيماويات والصناعات الزراعية وتشجيع انشاء الشركات المساهمة الصناعية التى تطرح اسهمها فى الاكتتاب العام لاتاحة الفرصة امام صغار المستثمرين للمشاركة فى عملية التنمية الصناعية ، وانشاء جهاز نشط وفعال لدعم الصناعات الوليدة يقدم دعما ماديا عن كل سلعة مصدرة لتشجيع المنتجين على خفض اسعار التصدير وجعلها قادرة على المنافسة فى الاسواق العالمية على أن يراعى الوصول تدريجيا الى ان يكون الجانب الاكبر من التصدير للسلع المصنعة والنصف مصنعة حتى يتحقق اكبر عائد من العملات الحره فى مقابل القيمة المضافة مع التوسع فى تغطية احتياجات الاستهلاك من السلع المصرية الصنع والابتعاد الكامل عن المظهرية والعفوية فى اختيار مجالات التصنيع .

وفى الثروة الحيوانيـــه :

ظلت النظرة الى الثروة الحيوانيه فى مصر لسنوات طويلـــة قائمه على أساس ارتباطها بالزراعه ومساهمتها فى عمليات الانتاج الزراعى مما دعى الى الحاق الاجهزه المعنيـــة بتربيتها ورعايتها طبيا بوزارة الزراعه .

ومع التوسع فى الميكنه الزراعيه من جهه ،والاحتياجات المتزايدة من المواد الغذائيه من جهه أخرى ،فان الحزب يتبنى الدعوة الى انشاء وزارة للثروة الحيوانيه تضـــم الاجهزه المختصه بالانتاج الحيوانى والتوسع فيه ، الى جانب الصحه البيطريه فى شقيها الوقائى والعلاجى .

وفى المحافظه على البيئه :

ان ارتفاع معدلات تلوث البيئه فى المدن الكبرى خاصـــة القاهرة قد أصبح يهدد صحه السكان وأعصابهم وقدرتهـــم على الانتاج ،الامر الذى يتعين معه التركيز علـــى توفير وسائل الحد من التلوث الهوائى بالغـــازات المتصاعدة من المنشآت الصناعيه والمركبات ومنع القـــاء المخلفات بمياه النيل والحد من التلوث الهوائى بالضجيج وتوفير اماكن منعزله للتخلص من السيارات المستهلكـــة والمخلفات الغير عضويه والتأكيد على أن تشجير أى مساحة خاليه أو ممكنه انما يمثل هدفا اقتصاديا قبل كونـــه ضرورة جماليـــة .

وفى السياحة :

ان السياحة صناعة متكاملة لا يمكن ان تقوم على وجود الآثار ووسائل الجذب السياحى وحدها ، بل تعتمد على قدرة البنية الأساسية للدولة على توفير كل مقوماتها من العمالة وطرق المواصلات والمرافق ، الى جانب النظرة الحضارية الى السياحة كمصدر من أهم مصادر الدخل فى الدول النامية .

لذلك يرى الحزب أن تنمية السياحة يجب أن ترتبط بالتخطيط الشامل للبنية الاساسية مع الاستعانة بالخبرات الدولية المتخصصة عند وضع الخطوط العريضة للهيكل المتكامل للسياحة

ويرى الحزب ان يكون للقطاع الخاص دور رئيسى فى الاستثمار فى المشروعات السياحية ضمن التصور الشامل، وتحت اشراف ورقابة الجهاز الادارى للدولة .

وفى الصحة :

ان العناية بصحة المواطن ، لا تمثل فقط التزاما اجتماعيا واخلاقيا للدولة ، وانما هى ايضا المدخل العلمى لقدرة القوى العاملة على تنمية الدخل القومى .

لذلك يرى الحزب ان توفير الحد الادنى من الرعاية الصحية المجانية فى المجالات الوقائية والعلاجية ، ينبغى ان يكون متوازيا مع قبول المجتمع لفكرة العلاج بأجر .

ويرى الحزب أن تتسع مظلة التأمين الصحى لتشمل كل مواطن حتى لا يظل العلاج الخاص هو الاختيار الوحيد المفروض على القادرين وغير القادرين على السواء .

وفى المواصلات :

ان التطوير الشامل لمرفق النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية ، وزيادة كفاءة وسائل الاتصال البرقى والهاتفى والبريدى ، هى حجر الزاوية لزيادة الانتاج والدخل القومى .

لذلك يرى الحزب أن تدبير الاستثمارات اللازمة لهذا التطوير الشامل ينبغى ان يتم عن طريق اعادة دراسة اسعار هذه الخدمات والوصول بها الى الحد الاقتصادى ، مع التزام قاطع من مرافق النقل والمواصلات بأن يكون مستوى الاداء متناسبا مع اجر الخدمة .

ولا بد ان يشعر المواطن انه يحصل فى مقابل ما يدفعه من اجر على خدمة حقيقية وفقا للمعايير الدولية .

وفى الاسكان :

يرى الحزب ان الحل الشامل لمشكلة الاسكان يرتكز على مجموعة من الأسس أهمها ، اقتصار الاعتمادات التى تخصصها الدولة للاسكان على الاسكان الشعبى فى مقابل ايجار معقول يتفق مع مستويات

الدخول من جهه وتكلفه البناء من جهه أخرى وضرورة الزام الشركات الصناعيه التى تستخدم عددا من العمال - يحدده القانون - ببناء مساكن للعاملين فيها بحيث ترتبط الموافقه على الترخيص بقيام الشركه بتعهدها ببناء هذه المساكن ،مع التركيز على ،تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروعات الاسكان عن طريق التوسع فى تقديم القروض لهذا الغرض بفائدة مخفضه ،واعادة النظر فى قانون العلاقه بين المالك والمستأجر ،والغاء الدعم على مواد البناء للاسكان الفاخر وتوجيهه الى دعم لملاك المساكن الشعبيه والمتوسطه عن كل وحدة سكنية يعرضونها للايجار .

ان دعم المنتج النهائى ينبغى أن يحل محل دعم المواد الاوليه ضمانا لوصوله الى مستحقيه من جهة ، وللقضاء على التلاعب وانتشار السوق السوداء من جهة أخرى .

وفى التنميه الريفيه :

ان تركيزا ضروريا ينبغى توجيهه الى تنمية الريف المصرى ،فمواطنوا الريف مثل مواطنوا الحضر سواء بسواء انهم متساوون فى الواجبات وبالتالى فمن الضرورى أن يتساووا فى الحقوق ،ان ذلك ليس ضرورة عدل واجب فقط بل هو ضرورة تنميه أيضا ، وما الوضع الحالى من اعتمادنا على

الخارج والاستيراد لنحو ٠/٠٧٠ من احتياجاتنا الغذائية الا نذيرا خطيرا للوضع المتردى والمحبط الذى أصبحت تعيشه القرية المصرية ويتطلب اهتماما يعادل ما ناله من أهمال طويل .

وفى الحركة التعاونية :

ان التعاونيات - فى صورتها النقية - هى أنسب صور تجميع جهود صغار المنتجين فى مختلف الأنشطة القومية بما يحقق زيادة قدراتهم الانتاجية وخفض تكاليفهم وزيادة دخولهم بما يقرب الفوارق الطبقية ويساعد على استقرار السلام الاجتماعى تماما - كما ان التعاونيات قادرة على ان تلعب دورا هائلا فى حل عديد من مشكلات الاسكان وتوصيل الدعم الى مستحقيه من المستهلكين محدودى الدخل ، بل هى ايضا أوعية صحية لتجميع مدخرات المواطنين واعادة استثمارها لصالحهم ولصالح المجتمع ، ولأن التعاونيات لا تسعى لتحقيق الارباح فان ذلك يجعلها لا تخرج عن مثل المجتمع او تضحى بقيمه السامية - كما انها بتشجيعها للمجتهدين الذين تعاملوا معها بتوزيعها عائد المعاملات عليهم وعدم اعطائها شيئا ذا بال للخاملين الذين لم يشاركوا فى هذا التعامل إنما تشجع على الايجابية فى الانتاج وتعاقب بشكل غير مباشر على السلبية واللامبالاه ، وفوق هذا فهى مدارس للتدريب على ممارسة

الديموقراطية السليمة وقبل كل ذلك فهى تقوم على مفهوم مستمد من الشرائع السماوية السمحة التى تحض على التضامن والتكافل الاجتماعى وتتوافق تماما مع الطبائع الأصيلة للشعب المصرى العظيم .

ان الفرصة ينبغى ان تتاح كاملة امام القطاع التعاونى كى يكمن الدور الذى يقوم به القطاعين العام والخاص وذلك فى مختلف الانشطة الاقتصادية " الزراعية - الحرفية - الاستهلاكية - الاسكانية - الخدمية .. " ويصعب ان يتصور بعد أكثر من ثلاثة ارباع قرن من نشأة الحركة التعاونية المصرية انها لازالت حركة قاصرة وبالتالى فإننا ننادى برفع وصاية الدولة عن هذه الحركة وهى الشعبية بطبيعتها .

وفى المشكلة السكانية :

يرى الحزب ان المشكلة السكانية فى مصر ذات ابعاد ثلاثة تتمثل فى ، ارتفاع معدلات زيادة السكان عن معدلات زيادة الانتاج القومى ، وتدنى الخصائص الكيفية لقطاع كبير من السكان سواء التعليم او الصحة ، واختلال التوزيع الجغرافى للسكان على امتداد الرقعة الارضية للبلاد .

ويرى الحزب ان مواجهة هذه المشكلة القومية ينبغى ان تحتل مكانا بارزا إن لم تتصدر جهود العمل الوطنى مستقبلا .

وفى العدل :

لقد اثبتت السلطة القضائية دائما انها الأمينة على حقوق الانسان المصرى ، وانها الضمانة الحقيقية لحريته وملكيته وكرامته ..

لذلك فان دعم مرفق العدالة هو مسئولية حضارية ، وضرورة وطنية فى نفس الوقت .

ويدعو الحزب الى تطوير شامل فى مرفق العدالة يقوم على الحد من كثرة التشريعات والتسرع فى اصدارها ، حرصا على استقرار التشريع وقدرة المشتغلين بالقانون على ملاحقته .

كما يدعو الحزب الى ان يتوازن عدد القضاه مع عدد القضايا فى كل محكمة بحيث لا يرهق القاضى بجهد فوق طاقته ، او يضطر الى العجلة فى اصدار احكامه ،او يطول أمد التقاضى الى الحد الذى يقترب بالعدل الى صورة من صور الظلم ..

ويرى الحزب ان يعاد النظر فى الحد الاقصى للرسوم القضائية بما يحقق جدية التقاضى من جهه ، ومن جهه اخرى يواجه الاعباء المالية التى يتطلبها تعديل هيكل المرتبات الخاصة باعضاء الهيئات القضائية ، وتوفير الاماكن اللائقة بالمحاكم والمتفقة مع وقار العدالة وقدسية القضاء .

ولا بد من ايجاد طريقة لرد الاعتبار الادبى لكل من يطول تسليط سيف الاتهام على رقبته دون مبرر ثم يحكم القضاء ببراءته .